الاقتصادي

14

العدد (2265)
السنة التاسعة - الأحد
(2) تشرين الأول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢٥

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

التخطيط: قانون الدفع بالآجل سيركز على المشاريع الإستراتيجية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكدت وزارة التخطيط العراقية، السبت، إن قانون الدفع بالآجل سيركز على مشاريع إستراتيجية لاتتحملها الموازنة العامة، مبينة أن المشاريع ستتركز في قطاع التعليم ومساكن للفقراء والمنافذ الحدودية وساحات التبادل التجاري، فيما أبدى السفير الألماني استعداد شركات بلاده للاستثمار في العراق.

وقال وزير التخطيط علي يوسف الشكري في بيان صدر عن الوزارة على هامش اجتماعه بالسفير الألماني لدى العراق في مقر الوزارة ببغداد وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه إن "قانون الدفع بالآجل والبالغ ٣٧ مليار دولار والذي يتم مناقشته في مجلس النواب في الوقت الحاضر سيركز على المشاريع الإستراتيجية في العراق والتي لا يمكن أن تتحملها الموازنة العامة للبلاد".

وأضاف الشكري أن "المشاريع ستتركز في قطاع التعليم العالي وبناء المساكن الاقتصادية للفقراء والمنافذ الحدودية وساحات التبادل التجاري"، مطالبا الشركات الألمانية بـ"الاستثمار في العراق في مختلف المجالات ومنها بناء المدارس الجاهزة وتشييد الجسور لكون الشركات الألمانية لديها الخبرة في هذا المجال".

من جانبه أعلن السفير الألماني كارل بيركر عن "رغبة الشركات الألمانية للدخول إلى السوق العراقية"، مشيرا إلى أن "وفدا اقتصاديا كبيرا برئاسة نائب المستشارة الألمانية انجيلا ميركل سيزور العراق في تشرين الثاني القادم للمشاركة في معرض بغداد الدولي".

وتابع بيركر أن "المشاركة ستكون بداية قوية للعلاقات الاقتصادية بين البلدين"، لافتا إلى أن "الوفد سيضم عددا كبيرا من رجال الإعمال الألمان، فضلا عن مشاركة أكثر من ٤٠ شركة ألمانية في مختلف الاختصاصات".

وأبدى السفير الألماني "استعداد حكومة بلاده لدعم العديد من القضايا من بينها الاستفادة من المهارات والخبرات الألمانية في مجال تخطيط المدن والتخطيط العمراني والحضري والتخطيط الاقتصادي وتطوير القدرات البشرية من خلال تدريب الكوادر العراقية في المعاهد والجامعات والمراكز الألمانية المتخصصة".

واعلن مجلس الوزراء العراقي في نيسان من العام ٢٠٠٩، عن مشروع الخطة الشاملة لأعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية في العراق، من خلال خطة ستعتمد على عقود تبرمها الحكومة مع الشركات، لإنشاء المشاريع بالدفع الآجل بموجب برنامج استثماري تنموي، وقد تم عرضه على مجلس النواب ضمن دورته الماضية، إلا أن مناقشته أجلت لأسباب سياسية.

وكان نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق والقائم على أعمالها ولريش كنه قال خلال شهر تموز الماضي، إن حجم التبادل الاقتصادي بين العراق وألمانيا وصل نحو مليار يورو خلال السنوات الأربعة الماضية، توزعت على قطاعي الطاقة والصناعة بشكل رئيسي، فضلاً عن إعادة بناء وتطوير البنى التحتية المتهالكة في العراق

يذكر أن العاصمة الألمانية برلين استضافت خلال شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٠ مؤتمر منتدى العراق، كما شهد العام الماضي انعقاد مؤتمر الاستثمار العراقي الألماني في مدينة ميونيخ، والذي شارك فيهما وفد اقتصادي عراقي رسمي ترأسه وزير الصناعة فوزي حريري، وسط مشاركة كثيفة من ممثلي الشركات الألمانية ذات الاختصاصات المتعددة.

مشروع استثماري... ارشيف

استئناف تصدير النفط العراقي إلى تركيا بعد توقف يومين

□ كركوك/ متابعة المدى الاقتصادي

كشف مصدر في شركة نفط الشمال، أمس السبت، بأن ضخ النفط من حقول كركوك إلى تركيا استؤنف بعد يومين على توقفه، عازيا سبب توقف التصدير إلى نضوح وتكسرات في الخط العراقي التركي، فيما توقع أن يعود مستوى التصدير إلى طبيعته خلال الفترة المقبلة ليصل إلى ٥٥٠ ألف برميل يومياً.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "ضخ النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي استؤنف، صباح أمس، بعد توقف ليومين"، عازيا سبب توقف التصدير إلى نضوح وتكسرات في الخط العراقي التركي". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "معدلات التصدير تتراوح حالياً بين ٣٥٠ إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً"، مشيرا إلى أن " الكوادر الفنية والهندسية عالجت الأضرار الحاصلة في الخط ٤٦ في النقطة الكليو ١٥٢ قرب قضاء الشرقاط ضمن محافظة صلاح الدين".

وتوقع المصدر، أن "يرتفع إنتاج حقول نفط الشمال إلى أكثر من ٧٠٠ ألف برميل والتصدير إلى ٥٥٠ ألف برميل يوميا"، لافتا إلى أن "شركة نفط الشمال تعمل حاليا على صيانة وإنشاء عدد من خطوط التصدير الرئيسية منها والفرعية".

وتابع المصدر إن "تطوير هذه الخطوط سيسهم بتقليل الضغط التصديري على الخط العراقي التركي، إضافة إلى توفير خطوط ضخ فرعية للمنشآت والمصافي التي تعتمد على الأنبوب النفطي".

وكانت شركة نفط الشمال قد أعلنت مطلع العام الحالي ٢٠١١، أن الهجمات المسلحة التي تعرض لها الأنبوب الناقل للنفط من الحقول الشمالية إلى ميناء جيهان التركي خلال عام ٢٠١٠ بلغت سبع هجمات، مؤكدة أن تلك الهجمات هي الأدنى خلال السنوات الثماني الماضية.

وتدير شركة نفط الشمال حقول النفط في المحافظات التي تقع في شمال العراق، وتقوم بتصدير كميات من النفط الخام عبر خط أنابيب كركوك – جيهان في تركيا، بكميات تصل إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً، لكن عمليات الضخ عبر الخط المذكور تتفاوت بين الحين والآخر بسبب الهجمات التي يشنها المسلحون بخاصة في الجانب العراقي.

يذكر أن العراق وقع خلال العام الماضي ٢٠١٠، عقوداً مع عدة شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت تلك العقود في غالبيتها على الحقول الجنوبية.

برلماني: دخول الشركات الاستثمارية في العراق يجنّبهُ الأزمات الاقتصادية

□ بغداد/ المدى

عدّت لجنة الاقتصاد البرلمانية دخول الشركات الاستثمارية في العراق يجنبه الأزمات الاقتصادية التي حذر منها الخبراء لعام ٢٠١٢.

وأوضح عضو لجنة الاقتصاد البرلمانية النائب محما خليل،: إن ما حدث في الساحة العربية من تردي الأوضاع السياسية إثر اقتصادياً على الدول مما جعل هناك تخوف من حدوث أزمات في الجانب الاقتصادي لعام ٢٠١٢ وخصوصاً التي تعتمد على النفط.

وأوضح خليل:أن دخول الشركات الاستثمارية في العراق يجنبهُ من هذه الأزمات.

وأشار خليل إلى إن الاقتصاد العراقي أحادي الجانب هذا ما جعله قليل التأثر بالاضطرابات الاقتصادية التي تحدث في الساحة العربية، مستدركاً بالقول:" لو تأثر بهذه الاضطرابات سيكون التأثير غير مباشر لكونهُ يمتلك محطات استثمارية واعدة تسهل عليه جلب المستثمرين".

هذا وتشهد المناطق التي تأثرت اقتصادي سلبي وإن المنطقة العربية تواجه،تحديات اقتصادية خطيرة نحن أمام سنتين من النمو السالب أو الصفري خلال المرحلة المقبلة بحسب خبراء الاقتصاد

دراسة اقتصادية: العراق بحاجة إلى نظام نقدي سهل التعامل ومن فئات صغيرة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكدت دراسة أعدها المتخصص في الشؤون الاقتصادية ضرغام محمد علي ضرورة تغيير العملة وحذف الأصفار وذلك للسيطرة على تدفق وإدارة كلفة الكتلة النقدية على نحو أمثل.

وأشارت الدراسة إلى أن تداول كتلة نقدية مصدرة تربو على (٣٠) ترليون دينار عراقي بمختلف الفئات والتي يعكسها عدد الأوراق المتداولة البالغة (٤) ترليون ورقة نقدية هي نتاج مرحلة طويلة من التضخم والتدهور الاقتصادي، في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتقلبة وضغوط التضخم النقدي التي حلت في بلادنا سابقاً.

وبينت الدراسة أن هذه الكتل النقدية أدت إلى آثار سلبية على انتظام السوق التجارية وأسواق العمل والإنتاج ومستوى معيشة المواطن، فقد تولدت تشوهات كثيرة في البنى والعلاقات الاقتصادية والتي كان من بينها تواجد كتلة نقدية كثيرة الأصفار قليلة القيمة وعلى نحو لا يتناسب والتطورات المقبلة في حاضر ومستقبل الاقتصاد العراقي، مما يقتضي إيجاد حل لهذه الظروف ومخلفاتها.

ووضع المتخصص في الشؤون الاقتصادية في دراسته حلولا، من خلال إصلاح نظام إدارة العملة النقدية من حيث هيكلتها و حذف الاصفار منها للسيطرة على تدفق وإدارة كلفة الكتلة النقدية على نحو أمثل،وان تداول كتلة نقدية مصدرة تربو على (٣٠) ترليون دينار عراقي بمختلف الفئات والتي يعكسها عدد الأوراق المتداولة البالغة (٤) ترليون ورقة نقدية هي نتاج مرحلة طويلة من التضخم والتدهور الاقتصادي، حيث ارتفع على سبيل المثال الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس ١٩٩٣ من ١٠٠ إلى(٢٠٠٠٠٠) في خضم عام ٢٠٠٣ مما يعني أن السلعة التي كانت تباع بـ(١٠٠) دينار أصبحت تباع بـ (٢٠٠٠٠٠) دينار.. وهكذا، وتحت هكذا ظرف وتدهور قيمة العملة ارتفعت فئة العملة الأكبر من (٢٥) ديناراً إلى (٢٥٠٠٠) دينار، مما يعني إن التضخم هو الذي أضاف هذه الأصفار.

وأشارت الدراسة إلى إن فئات العملة الحالية لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الراهن والمقبل، فقبيل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية كانت فئة الـ٢٥ دينار تعادل (٧٥) دولارا بالقوة الشرائية لذلك الوقت أو ما يعادلها في الوقت الحاضر (٣٠٠) ألف دينار، وقد أضاف التضخم المالي في البلاد على مدى ثلاثة عقود من الزمن اصفاراً إلى العملة وعلى الرغم من ذلك لم ترفع تلك الأصفار من القدرة الشرائية لأكبر فئة من العملة وهي الـ(٢٥) الف دينار و التي تساوي اليوم (٢١) دولاراً لذلك نحن بحاجة اليوم الى اعادة هيكلة العملة.

وركز المختص في الشؤون الاقتصادية على أن الاصفار الكبيرة تعني كتلة نقدية كبيرة في التداول تبلغ اليوم قرابة (٣٠) تريليون دينار مما تطلبه من تداول نقدي مباشر والى كلفة كبيرة في العد والفرز وما تستغرقه من وقت وخواص مكانية وأمنية، ففي نظام الأسعار يعد السعر هو القيمة معبر عنها بالنقد وبالتالي فإن هيكل التكاليف والمدفوعات الأجرية والرواتب وقيام المعاملات أمست جميعها لا تتناسب مع حاجة البلاد إلى نظام إدارة نقدية ينسجم وهيكلة القطاع الحقيقي والمستويات السعرية التي بلغها، فالبلاد بحاجة إلى نظام نقدي سهل التعامل ومن فئات صغيرة وكبيرة معبرة عن كلفة ذلك الهيكل الحقيقي خصوصاً.

وقال ضرغام محمد علي: إذا ماعلمنا أن التضخم يعني بنفسه ارتفاع أسعار النقود money price على السلع والخدمات (أي كم من النقود نحتاج لمبادلتها بحزمة معينة من السلع والخدمات.. فكلما تزداد كمية النقود المخصصة لمبادلتها على الحزمة نفسها معنى ذلك أن هناك تضخما أو ارتفاعا في أسعار النقود)،علماً أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع أسعار النقود، خصوصاً إذا ما علمنا أن السعر هو قيمة السلع والخدمات معبراً عنها بالنقد.

ولما كانت النقود هي أي شيء يتفق عليه المجتمع ليصبح وسيطا للتبادل ومخزنا للقيمة ووحدة حساب، فإن النقود (القانونية) الصادرة عن السلطة النقدية بموجب القانون وذات قوة إبراء للذمم ويُنظر إليها على أنها مؤسسة اجتماعية Social Institution تزداد كفاءة الاقتصاد وعملياته الاقتصادية في تحريك التبادل بكفاءة تلك المؤسسة الاجتماعية أو النقود والعكس بالعكس، لقد أدى التضخم المستمر إلى ارتفاع رقم العملة المتداولة من (٢٣) مليار دينار في عام ١٩٩١ إلى حوالي (٣٠) ترليون دينار في الوقت الحاضر، وارتفاع أكبر فئة عملة من (٢٥) دينارا إلى (٢٥٠٠٠) دينار بمرور الوقت".

وذكر المتخصص في الشؤون الاقتصادية أن رسم التضخم أرقاما جديدة للعملة المتداولة بإضافة ثلاثة أصفار مما زاد من مقدار العمليات النقدية الاسمية ورتب تكاليف إنتاج كميات كبيرة منها رافقتها عمليات خزن وتوزيع وعد وفرز وتدقيق مرافقة لها بمستويات مضاعفة،ساعدت على تعاظم المخاطر التشغيلية المصاحبة لها وفي ظل عدم الاستقرار.

ايقاف تزويد أصحاب المولدات بالوقود المجاني

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة النفط الاتحادية، أمس السبت، عن إيقاف تزويد أصحاب المولدات الأهلية والحكومية بالوقود المجاني والعودة إلى السياقات السابقة في عملية التجهيز.

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت حزيران/يونيو الماضي عن تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتجهيز أصحاب المولدات الأهلية والحكومية بالوقود مجانا، على أن يلتزموا بتزويد المواطنين بالكهرباء لمدة ١٢ ساعة يوميا.

وطالب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الشهر الماضي الحكومة بالاستمرار بتزويد أصحاب المولدات الأهلية والحكومية بمادة الكاز مجانا. وتعتمد معظم العوائل العراقية على مولدات الطاقة لمعالجة النقص المستمر الذي يصل إلى نحو ١٨ ساعة في اليوم.

وقال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "وزارة النفط أوقفت عملية تزويد أصحاب المولدات الأهلية والحكومية بمادة الكاز المجاني، وعادت إلى السياقات العملية التي كانت معتمدة في التجهيز قبل أربعة أشهر".

وأوضح جهاد أن "الحصة المقررة شهريا لجميع أصحاب المولدات الأهلية والحكومية المسجلة لدى الوزارة سيتم تزويدهم بمادة الكاز وفقا للآليات التي تعتمدها الوزارة".

وشهد العراق الصيف الماضي تظاهرات غاضبة احتجاجا على نقص الكهرباء في عدد من مدن الجنوب مع ارتفاع درجات الحرارة إلى أكثر من ٥٠ درجة.

ويحتاج العراق إلى ما لا يقل عن ١٤ ألف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة، في حين أن ما لديه حاليا لا يتجاوز سبعة آلاف ميغاواط.

صاعد.. نازل

□بغداد/ المدى الاقتصادي

استقرت اسعار الاجهزة الكهربائية والالبسة الجاهزة المستوردة في الاسواق المحلية مطلع الاسبوع الحالي، حيث لم تشهد ارتفاعاً أو انخفاضاً.

وعزا خبراء هذا الاستقرار الى انسيابية دخول البضائع وتدفقها الى الأسواق الكبرى والمراكز التجارية في العاصمة بغداد من المنافذ الحدودية.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى الاقتصادي) ان حالة الاستقرار التي شهدتها الاسواق المحلية خلال اليومين الماضيين مردها الانسيابية في تدفق البضائع عبر الحدود ووصولها الى مراكز الاستهلاك الكبرى في العاصمة بغداد، فضلاً عن حاجة المستهلك التي لم تشهد ارتفاعا او انخفاضاً معيناً .

واضاف انطون: ان المشهد السعري في العراق تنتابه كثير من الاختلالات بسبب السياسات الاقتصادية المتخبطة وغير الواضحة المعالم والتي عادة ما تلقي بظلالها على حركة التبادل التجاري وما يرتبط بمنظومة الأسعار.

وبينت تقارير اعلامية مطلعة خاصة بـ(المدى الاقتصادي) ان حركة بيع الملابس شهدت ارتفاعا ملحوظاً وتحديدا فيما يخص أسعار الفئات الشبابية وملابس الاطفال بسبب بدء العد التنازلي للعام الدراسي الجديد، حيث ان سعر بدلة طفل حديث الولادة من (٩) الى (١٥) ألف دينار بانواع مختلفة كما ان الفئات العمرية من ١٠ الى ١٦سنة تراوحت أسعار مايرتدونه من ألبسة،القطعة الواحدة (تشيرت) قميص بنطلون من (١٦٠٠٠) الى (١٦٨٠٠) ألف دينار، اما سعر (البنطلون والقميص الرجالي) تراوح بين ١٨٥٠٠ الى ٢٤٠٠٠ ألف دينار. وبينت التقارير ذاتها انه في تعاملات السوق التجزئة والجملة ايضا سعر الدرزن الواحد للقميص التركي للفئات الشبابية (١١٦) الف دينار ليصل سعر القطعة الواحدة منه في الجملة بـ (١٨) الف دينار لتصل بعدها إلى المستهلك بسعر (٢٢) الف دينار، مشيرة الى ان اسعار الملابس النسائية شهدت تراجعا بسيطا في مستوى ارتفاعها وبجميع أنواعها للمستورد منها والمحلية ليتراوح هذا الارتفاع بين ٢٣ ألفا إلى ٣٤ ألفا للقطعة الواحدة.

واوضحت التقارير وجود مؤشرات تبين إن النساء تستخدم الملابس المستوردة أكثر من الرجال وهذا يؤدي إلى ضغط اكبر على حجم الطلب وبالتالي يعتمد على قوة العرض من المستورد في تغطية السوق، مبينة ان سعر البنطلون النسائي جينز الصيني piece في محافظة صلاح الدين بلغ ١٥٠٠٠ الف دينار و ١٩٠٠٠ في محافظة بابل و ١٥٠٠٠ في واسط و ١٤٠٠في محافظة النجف و ١٧٥٠٠ في محافظة القادسية و ١٤٥٠٠ في محافظة المثنى و ١٤٣٠٠٠ في محافظة ذي قار، مشيرة الى ان اسعار القميص النسائي ذا الكم الطويلة الصيني المنشأ بلغت ١٨٠٠٠ ألف دينار في محافظة صلاح الدين و ١٣٢٠٠ في بابل و ١١٠٠٠ في واسط و ٨٤٠٠ في النجف و ١٧٥٠٠في الديوانية و ٨٥٠٠ المثنى و ٩٣٠٠٠ في ذي قار في حين تراوحت اسعار البدلة الرجالي من اعلى سعر بدلة مستورد ومحلي من ٥٥الف دينار الى ١٦٠ الف دينار وهي اغلب انواعها رجالي قطعتان محلي معمل النجف بدلة رجالي قطعتان تركي وكذلك بدلة رجالي قطعتان صيفي صيني وبدلة رجالي قطعتان نوع آسيا سوري.